دور الحوكمة الإلكترونية في تعزيز الشفافية للقطاع الخاص بدولة قطر

The Role of E-Governance in Promoting Transparency for Qatar's Private Sector

خولة التركي[1]، موسى علاية[2,*]، أحمد الماوري[3]، بكيل الزنداني[4]

[1، 2، 3] معهد الدوحة للدراسات العليا، قطر

[4] جامعة قطر، قطر

Khwlah ALTURKI[1], Moosa ELAYAH[2,*], Ahmed AMAWERI[3], Bakeel AL-ZANDANI4

[1,2,3] Doha Institute for Graduate Studies, QATAR

[4] Qatar University, QATAR

تاريخ الاستلام (Received) : 2021/06/05 ؛ تاريخ المراجعة (Revised) : 2021/09/15 ؛ تاريخ القبول (Accepted): 2021/10/03

ملخص : هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة الالكترونية في تعزيز الشفافية للقطاع الخاص في دولة قطر، واستخدمت الدراسة منهجية نوعية تقوم على جمع وتحليل البيانات من مصادرها الثانوية والأولية، حيث تم مراجعة وتحليل الوثائق والأدبيات السابقة، كما أجريت مقابلات مع عينة مكونة من 46 مفردة من أصحاب المصلحة المعنيين في القطاع العامة والخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع. توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة الإلكترونية قد أسهمت في تعزيز الشفافية للقطاع الخاص في دولة قطر، كما أن أظهرت توفر الأطر التشريعية والقانونية المعنية بتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، جاء ذلك في إطار الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة لتعزيز الشفافية في مختلف المجالات تنفيذا لرؤيتها لعام 2030م. وبينت الدراسة الحاجة للاستمرار في تطوير قنوات الحوكمة المختلفة من أجل مزيد من التحسين والتطوير في شفافية القطاع الخاص، كما أوصت الدراسة بإمكانية الاستفادة من التجربة البريطانية في تطوير تجربتها المحلية للحوكمة الالكترونية كونها من التجارب الرائدة في هذا المجال مع الأخذ في الاعتبار مراعاة تكييفها مع السياق المحلي.

الكلمات المفتاح : الحوكمة الالكترونية؛ القطاع الخاص؛ الشفافية؛ قطر.

تصنيف JEL : O11 ؛ O32 ؛ L32

Abstract: The study aimed to identify the role of e-governance in enhancing transparency of the private sector in the State of Qatar. The study used a qualitative methodology, collecting and analyzing data from secondary and primary sources. Previous documents and literature were reviewed and analyzed. Interviews were also conducted with a sample of 46 stakeholders in the public and private sector, non-governmental organizations, and society. The study found that e-governance has contributed to enhancing the transparency of the private sector in the State of Qatar, as well as the availability of legislative and legal frameworks concerned with enhancing transparency and combating corruption because of implementing Qatar's 2030 vision. The study indicated the need to continue developing various governance channels for the sake of further improvement and development in the transparency of the private sector. The study also recommended the possibility of benefiting from the British experience in developing Qatar's local experience of e-governance as it is one of the pioneering experiences in this field, considering the adaptation UK's experience to the Qatari local context.

Keywords: e-Governance; Private sector; Transparency; Qatar.

Jel Classification Codes : O11 ; O32 ; L32

* Corresponding author, e-mail: moosa.elayah@dohainstditue.edu.qa

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

I- تمهيد :

توجهت في الآونة الأخيرة كثير من دول العالم نحو تحويل جميع تعاملاته إلكترونياً؛ نظراً للتغيرات السريعة والمهولة التي برزت في الحياة الإنسانية، مما أحدث فجوة كبيرة بين مختلف البلدان النامية والمتقدمة نتيجة للواقع الرقمي غير الفاعل في هذه الدول النامية. حيث أسهم التحول الالكتروني في تقديم حلول جديدة للعديد من التحديات التي تواجه المجتمعات والدول الحديثة في جميع أنحاء العالم، ويعتبر هذا التحول مصدراً للابتكار والتحفيز في التنمية غير المدركة في الدول النامية[1]. حيث يمكن أن تسهم في معالجة العديد من التحديات التي تواجه الدول النامية، ومن أبرز هذه التحديات تعاملات صانعوا السياسات مع تحديات التنمية؛ فتلك التطبيقات والأدوات قادرة على جمع البيانات التي تساعد صانعي السياسات على فهم الاتجاهات وقياس صحة البيانات لاتخاذ الإجراءات المناسبة والقرارات الصحيحة[2]. وفي هذا السياق، أكدت دولة قطر في رؤيتها 2030 على تحويل قطر بحلول 2030 إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة من خلال الركائز التالية: البشرية، والاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية، والعمل على تطوير اقتصاد وطني متنوع وتنافسي قادر على تلبية احتياجات مواطني قطر في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وإنشاء مؤسسات حكومية تقدم الخدمات المطلوبة من المجتمع بكفاءة وشفافية وإخلاص وتنال ثقة المستفيدين من هذه الخدمات[3]" كما أكدت أيضا في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2018-2022) على مساهمتها في "خلق أو بناء ثقافة عالية الأداء من خلال العمل على بناء قدرات التخطيط ورفع جودة الأداء والإنجاز برفع مستوى القدرات البشرية، والقدرات المؤسسية، وبناء قدرات إدارات التخطيط والجودة على مستوى الدولة؛ لتحسين مستوى النتائج والمخرجات وتقليل فرص الهدر في الجهود والموارد والوقت[4]". تجدر الإشارة إلى أنه في مايو 2014 تم تدشين استراتيجية حكومة قطر الرقمية 2020؛ استجابة لسعي جميع الوزارات لزيادة كفاءتها وفاعليتها من خلال جعلها قريبة أكثر من المؤسسات والأفراد بنسبة 100% عبر المنصات الإلكترونية المختلفة من أجل الارتقاء بمستوى الخدمات للأفراد من قبل قطاع المنفعة الخاصة، وكذلك رفع كفاءة العمليات الإدارية الحكومية، وزيادة مستوى الشفافية والمشاركة المجتمعية عبر قنوات المنظمات غير الحكومية وغير الربحية[5].

وبناءً على هذا التوجه التنموي في دولة قطر وفقًا لرؤية 2030 والاستراتيجيات المنبثقة عنها، تحاول هذه الدراسة التعرف على دور الحوكمة الإلكترونية في تعزيز الشفافية لدى القطاع الخاص، ومن ثم مدى قدرة الحوكمة الإلكترونية في الحد من تفشي الاختلالات التي قد تؤثر سلبًا على قطاع المنفعة الخاصة، فمع التحول نحو الحكومة الالكترونية وأتمتة العديد من الأعمال المرتبطة بالمؤسسات العامة والخاصة في دولة قطر يثار التساؤل حول مدى تأثير ذلك على الشفافية في القطاع الخاص القطري، ولذا فالسؤال البحثي الرئيسي الذي تهدف هذه الورقة الإجابة عنه يتمثل في : ما دور الحوكمة الإلكترونية في زيادة الشفافية لقطاع المنفعة الخاصة بدولة قطر؟ حيث تهدف إلى تسليط الضوء على الصعوبات التي تواجه الجهات المعنية في الدولة لتطبيق الحوكمة الإلكترونية للمنفعة الخاصة، وتقديم التوصيات اللازمة في هذا المجال. وتعد هذه الورقة ذات أهمية علمية نظرا لشحة الدراسات العلمية المتخصصة المتعلقة بهذا الموضوع في دولة قطر، وعليه فإن هذا البحث يعد إضافة علمية ستسهم في مساعدة الباحثين والدارسين في فهم موضع الحوكمة الالكترونية ودورها في تعزيز الشفافية المالية في القطاع الخاص، وبما يسهم في تنمية الوعي بمختلف عمليات التنفيذ والامتثال للقوانين والمعايير المتعلقة بالشفافية المالية والنزاهة في الدولة. وستركز الدراسة مراجعة وتحليل التقارير الرئيسة والثانوية الصادرة عن جهات رسمية حكومية وإقليمية ودولية، كما تستند على إجراء العديد من المقابلات مع شخصيات حكومية وغير حكومية وأكاديميين كما هو موضح في متن الدراسة لاحقا. وبناء على ما سبق، تقسم هذه الدراسة إلى أربعة أقسام، يركز الأول على الإطار النظري والمفاهيمي، ويحلل الثاني واقع قطاع المنفعة الخاصة والجانب الرقمي في دولة قطر، ويقدم الثالث الإطار المنهجي وأدوات جمع المعلومات، أمَّا القسم الرابع فيحلل ويقدم نتائج المعلومات الأولية مقارنة مع دراسات سابقة على التداعيات، وأخيرًا خلاصة تقدم أهم النتائج والتوصيات.

II- الإطار النظري والمفاهيمي

تعددت التعاريف لمفهوم أو مصطلح الحوكمة، وتفسير المعنى الدقيق يعتمد عادة على السياق الذي استخدم من أجله المفهوم، فمثلاً عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والوكالات الأخرى كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم الحوكمة بأنه ممارسة مختلف أنواع السلطة: الإدارية والسياسية والاقتصادية، لإدارة شؤون المجتمع6. في حين عرف المكتب الدولي للتعليم الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، أو ما يعرف باليونسكو مفهوم الحوكمة مشيراً إلى المعايير والقيم التي يتم من خلالها إدارة شؤون الدولة بمنهجية واضحة، وشاملة، وتشاركية، وشفافة، وسريعة الاستجابة وقابلة للتنفيذ. أما مؤسسة التمويل الدولية فقد عرفت مفهوم الحوكمة بأنه النظام الذي يتم من خلاله إدارة وقيادة الشركات وأعمالها. وخلاصة المفهوم فالحوكمة بمعنى آخر تعني؛ وجود نظام سائد يحكم العلاقات بين جميع أطراف الدولة لضمان المساءلة والشفافية والاستجابة وسيادة القانون والإنصاف لصالح المجتمع أو أصحاب المصلحة الذين قدمت لهم الخدمة أو المنفعة[7].

Published on 23-12-2021 in the el-Bahith review (Maǧallaẗ al-bāḥiṯ) : https://elbahithreview.edu.dz

إنَّ مفهوم الحوكمة يركز بشكل أكبر على الكفاءة الإدارية للحكومة والنمو الاقتصادي (الجانب الإداري للمفهوم)، ويركز على واقع المشاركة الاجتماعية من حيث تعزيز وتفعيل المشاركة العامة من خلال أنشطة منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والتركيز على واقع المشاركة المجتمعية المباشرة كأداة لحل المشكلات المختلفة التي تواجه المجتمع (مفهوم التفاعل المباشر بين الحكومات والمجتمعات)[8]. وفي أدبيات الإدارة العامة والسياسة العامة والحكومات المقارنة، نجد أن نظريات الحوكمة تسعى إلى الإجابة عن سؤالين رئيسين هما: ما دور الحكومة في المجتمع؟ وكيف يجب القيام بهذا الدور؟ فهناك من يركز على الإطار الإداري للحوكمة، والآخرين يركزون على الإطار والتوجه السياسي للحوكمة وتضمينه حُجية أن التنمية تحتاج إلى وسائل سياسية فاعلة لتحقيق الشفافية في المستويات المختلفة، وقد تكون الديمقراطية وسيلة مناسبة في هذا الإطار، فهناك بعدين متوازيين ومتداخلين، حيث يتناول البعد الأول السمات الإدارية والاقتصادية لمفهوم الحوكمة، في حين يقتصر البعد الثاني على اختزال السمات السياسية للمفهوم ذاتهg . وعلى الرغم من أهمية الحوكمة في بعدها السياسي إلا أنه يمكن القول بإن التنمية يمكن أن تحقق في ظل حوكمة إدارية فاعلة وفقًا لضوابط وقنوات مشاركة اجتماعية وشفافة يتداخل فيها القطاع الأول وهو الحكومة والقطاع الثاني ممثل بالقطاع الخاص وكذلك القطاع الثالث ممثل بالمنظمات غير الحكومية والمبادرات الشعبوية، فالمشاركة الشعبية يمكن أن تكون مشاركة مباشرة أو من خلال مؤسسات غير حكومية وليس شرطاً أن تكون سياسية وسيطة شرعية أو ممثلين يعبرون عن رغبات غالبية المجتمع بكل فئاته[10].

ومن أجل تفعيل المشاركة الشعبية وكذلك زيادة الشفافية العامة كأحد منطلقات الحوكمة جاء الانتقال الرقمي، وهذا المنطلق الأساسي يتضمن الحوكمة الرقمية أو الإلكترونية بكل المواصفات العصرية من أجل التفاعل المباشر بين الدولة والمجتمع من خلال تواجد مستوى عالٍ من تطور التكنولوجيا والتطوير التقني، والإنترنت، والاتصالات السريعة[11]. إن مفهوم الحوكمة ليس فقط إدارة شؤون المجتمع بل الإشراف على إدارتها وأدائها للتأكد من تحقيقها للنتائج المرجوة من خلال التصرف بحكمة أخلاقياً وقانونياً، وعدم فقدانها للسيطرة لتغيير الهدف الأسمى وهو العمل لصالح المجتمع، فالحكومة الإلكترونية تعمل على تنمية وتطوير المؤسسات لبناء نظام مجمع للمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات بهدف تلبية حاجات الحكومة فقط[12]. أما الحوكمة الإلكترونية فليس لها بروتوكول اتصال أحادي الاتجاه، إنما هي بروتوكول اتصال ثنائي الاتجاهات، أي أن استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال ليس فقط لخدمة القطاع العام، إنما أيضاً لخدمة المجتمع أو الصالح العام بهدف تقديم الخدمات وتحسين المعلومات وتشجيع المواطنين على المشاركة في عمليات صنع القرار، مما يجعل الحكومة خاضعة لأكبر قدر من الشفافية والمساءلة والفعالية لضمان الإنصاف وسيادة القانون للصالح العام، وعليه فإن الحوكمة الإلكترونية هي النظام الجديد لتحقيق السلم العام وهي جزء لا يتجزأ من الحكومة الإلكترونية وهو ما يتعلق بطرق تقديم المنفعة لخدمة الصالح العام والدولة والمجتمع العام والخاص[13].

إنَّ مفهوم المنفعة أو الخدمة التي هي في الأصل أساس التطرق لمفهوم الحوكمة الإلكترونية لما فيه من مشاركة بين جميع أطراف الدولة لتقديم وتبادل الخدمات/ المنافع، فالمنفعة، أو المنفعة الخاصة، أو المصلحة، أو الفائدة، أو الخدمة: هي جميعها مصطلحات تشير إلى العمل المنتفع به، أو العمل الذي يجلب النفع لصاحبه وللآخرين. أي هو ما يتوصل به المرء إلى مطلبه والذي يعود دائماً فيه إلى الخير، فهو الشيء المستفاد منه أو المراد به تحقيق الفائدة. وفي هذا البحث تعرف المنفعة على أنها العمل الذي يقوم به الفرد الطبيعي أو الاعتباري سواء كان بتقديم خدمة أو بيع أو إجارة سلعة للوصول إلى المبتغى أو الهدف الحقيقي من وراء تلك المنفعة سواء للمقدم (مقدم الخدمة) أو المتلقي[14]. وأيضاً يمكن الإشارة بهذا المصطلح إلى القطاع الخاص أو العمل/الأعمال الخاصة بالدولة، ولكن عند تعدد المصطلحات لمفهوم معين من الممكن أن يختلف أو يتعارض المعنى الحقيقي وراء هذا المفهوم عند تفسيره، ولغرض هذا البحث تم توضيح المنفعة على أنها متعلقة بالجوانب الاقتصادية بالدولة، أي القطاع الخاص، وهو الجزء الغير تابع لسيطرة الحكومة المتمثل في اقتصاد الدولة، والذي يتم إدارته او امتلاكه من قبل جميع الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو اعتباريين: أي الشركات[15]، كما عرفته الموسوعة الاقتصادية وموسوعة المصطلحات الاقتصادية ومعجم المصطلحات الاجتماعية، في حين أضافت موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية في تعريف القطاع الخاص بأنه: القطاع الذي يسمى أيضا بالقطاع الشخصي[16].

القطاع الخاص، أو القطاع الشخصي، أو المنفعة الخاصة، جميعها مترادفات تشير إلى المشروعات الخاصة، تلك المشروعات التي تقوم بها المنظمات والأفراد لتحقيق الربح فقط. ويرى المعاني (2010) أن القطاع الخاص هو عبارة عن عملية منظمة اتخذتها الحكومة لتقليل دورها الإنتاجي وفتح الباب للملكية الخاصة من الشعب أو المستثمرين الدوليين، وبهذه العملية تم إعادة تجسيد اقتصاد الدولة بتقسيم جميع الأعمال القائمة بالدولة بين القطاعين العام (الحكومة) والخاص لتحقيق الأهداف المرجوة كأهداف التنمية من خلال رفع الكفاءة للصالح العام من خلال تعاقد القطاعين، فالمنفعة الخاصة المقصود بها في هذا البحث هي الأعمال الخاصة في الدولة أو ما يسمى بالقطاع الخاص[17]. وفي خلال العقود القليلة الماضية، ظهرت العديد من الدول الناشئة والمتقدمة اقتصادياً التي أوضحت حاجتها إلى تطبيق مفهوم الحوكمة والتحول من حكومات الرفاه أو حكومات الدخل إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على المنافع أو الخدمات الخاصة (القطاع الخاص) المقدمة في البلاد لتحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

ضمن مصطلحات إعادة اختراع الحكومات في القرن الواحد والعشرين[18]، ولكن التطور الملحوظ الذي شهده العالم في التحول إلى تلك الأنظمة الاقتصادية الناتجة عن الحوكمة أدى ذلك إلى تضخم أحجام المشاريع ليصل إلى فصل الملكية عن الإدارة، والذي بدوره ساعد على زيادة تنقلات رؤوس الأموال بين مختلف دول العالم بطرق غير مشروعة وبأشكال غير متوقعة كالإقراض والاقتراض، حيث ضعفت فيه معايير وآليات وقوانين الرقابة والشفافية في الدولة، والذي أوضح فيه وأبرز الهدف الحقيقي وراء تطبيق مصطلح أو مفهوم الحوكمة والقواعد التي تضبطها كتحقيق العدالة والشفافية والعمل لصالح المصلحة العامة[19].

ونلاحظ ربط جميع المنظمات والوكالات مفهوم الحوكمة بالشفافية؛ لأن ارتباط جميع أطراف الدولة الأساسية لخدمة المجتمع أو للصالح العام للدولة يوجب توفر الشفافية؛ لأنها تعتبر واحدة من أكثر الأسلحة فاعلية ضد الفساد، أي إنها المؤثرة في أداء المؤسسات من خلال تحديد المسؤولية عن المعاملات المالية والإدارية لتلبية الحاجة وعدم الإضرار بالمصلحة العامة، فهي عبارة عن سلوك أو عملية تهدف إلى السماح للأشخاص برؤية الإجراءات التي تم تنفيذها وكيفية تطبيقها كما وضحته منظمة الشفافية الدولية غير الربحية[20]، فالفكرة هي أنه من خلال السماح للمجتمع بالاطلاع على المعلومات، سيكون من الصعب ممارسة الفساد؛ حيث تعزز الشفافية من إمكانية ممارسة المساءلة الرسمية والمجتمعية. إذا كان بإمكان الأشخاص معرفة الإجراءات التي تم اتخاذها، أو كيف تم القيام بتطبيقها، فسيكون من الأسهل تحديد الطرف المسؤول في حالة حدوث شيء غير متوقع، على سبيل المثال: سيكون من الصعب ملاحقة منظمة حكومية متورطة في غسل الأموال بدون تدابير الشفافية الضرورية[21].

لقد تنوعت وتعددت الدراسات الخاصة بالحوكمة الإلكترونية للمنفعة الخاصة أو بالقطاع الخاص أو ما يعرف بحوكمة القطاع الخاص في العديد من الدول، وأيضاً بموضوع الشفافية لما فيه من ارتباط وثيق بمصطلح الحوكمة. كدراسة درويش (2012) التي تناولت دور الإفصاح العام في تطبيق حوكمة مؤسسات القطاع الخاص وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح العام والشفافية رفعا جودة حوكمة مؤسسات القطاع الخاص في جمهورية مصر[22]. ودراسة أسامة (2015) التي هدفت إلى معرفة مدى إسهام إجراءات أو أساليب حوكمة مؤسسات القطاع الخاص في تحقيق أعلى مستويات الشفافية من خلال الإفصاح المحاسبي والعام وجودة المعلومات المالية، واظهرت علاقة طردية بين هذه المتغيرات[23]. وكذلك أشارت دراسة Francis, et al., (2003) الى أهمية وجود الإجراءات الصحيحة لمبادئ الحوكمة مع توضيح الإجراءات القانونية اللازمة للالتزام بمعايير المراجعة والمحاسبة لحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح في المؤسسات الخاصة لتحقيق أعلى درجات الشفافية[24]. وأيضاً دراسة أبو طلامة وبن الطاهر (2012) حول أثر حوكمة المؤسسات الخاصة على الشفافية وجودة التقارير المالية، حيث توصلت إلى أن تطبيق الآليات المحاسبية تزيد من مستوى الشفافية في تطبيق الحوكمة في المؤسسات الخاصة[25]. كما أن الدراسة المسحية التي أجراها اتحاد المصارف العربية في عام 2007 على قطاع البنوك العربية في ست دول هي دولة قطر، والامارات العربية المتحدة، والأردن، واليمن، وعمان، ومصر، التي تناولت موضوع حوكمة قطاع المنفعة، توصلت إلى وجود إطار لمبادئ الحوكمة في المصارف العربية وأن لديها سياسات مكتوبة أيضاً مماثلة لمبادئ وقواعد الحوكمة، وأن المصارف العربية تتسم بمستوى عالي من الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية والتي تتماشى مع المعايير الدولية[26]. وقد تناولت أغلب الدراسات مفهوم الحوكمة التقليدي من خلال تفعيل وتطبيق مبادئ الحوكمة المتمثلة في وضع أسس نظام فعال لحوكمة المؤسسات الخاصة، وضمان حقوق المساهمين وأهم وظائف أصحاب رأس المال، وتفعيل دور مختلف أصحاب المصلحة في حوكمة المؤسسة، وتوضيح مسؤولية مجلس الإدارة وتحديداً في الشفافية ونشر المعلومات، والتي تتصل بموضوع البحث.

وبالرغم من تعدد هذه الدراسات المتعلقة بحوكمة القطاع الخاص والشفافية إلا أنها لم تتطرق بشكل مباشر إلى أثر تطبيق الحوكمة الإلكترونية في تعزيز الشفافية لهذا القطاع الهام والذي يعد أحد ركائز الحوكمة. ومع ندرة الدراسات المتوفرة والمتعلقة بنفس موضوع الدراسة الحالية إلا أنه تم التوصل إلى دراسة واحدة قد تكون مشابهة وهي: تأثير الحوكمة الإلكترونية في جودة التدقيق "بحث تطبيقي في المنظمات الاقتصادية" والتي أجراها عبد الكريم وآخرون (2018)، والتي هدفت إلى معرفة تأثير الحوكمة الإلكترونية في تحسين جودة التدقيق من خلال الإفصاح المحاسبي[27]. ولكن اختلفت أيضاً في متغيرها التابع وهو جودة التدقيق، ولهذا تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها الأولى من نوعها التي اهتمت بالتعرف على أهمية الحوكمة الإلكترونية للمنفعة الخاصة في زيادة الشفافية كمتغير أساسي في الدراسة وخاصة في دولة قطر.

III- واقع الحوكمة الإلكترونية والقطاع الخاص في قطر

تعد دولة قطر من الدول التي تنمو اقتصادياً واجتماعيًا وثقافيًا وتعليميًا بسبب الثروات الطبيعية والمتمثلة في قطاع الهيدروكربون والذي يعد المصدر الأساسي لصادراتها وواردتها والذي تم تطويعه لخدمة التنمية الشاملة[28]. حيث يبلغ عدد سكان دولة قطر قرابة ثلاثة مليون نسمة، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي للفرد الأعلى عالمياً، ووفقاً لتقرير مؤشر التنمية للبنك الدولي سجلت الدولة نمو سنوي إجمالي بنسبة 09.6%، ولكن بعد هبوط أسعار النفط والغاز تدهورت صادرات الدولة وانخفض الناتج المحلي إلى 1.4% في سنة 2018[29]، مما أدى إلى اعتماد الدولة على الخطة البديلة وهي الإستراتيجية

Published on 23-12-2021 in the el-Bahith review (Maǧallaẗ al-bāḥiṯ) : https://elbahithreview.edu.dz

الجديدة (2018-2022) لتنويع اقتصادها وتقليل اعتمادها على قطاع الهيدروكربون من خلال تحسين أداء القطاع غير النفطي[30]. حيث سعت الحكومة إلى تشجيع المواطنين والمستثمرين للمشاركة في تنويع الاقتصاد من خلال تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي وتسهيل المعاملات للمواطنين، ووصل نسبة مشاركة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 67.7% ملبياً لرؤية الدولة الوطنية 2030؛ بتنويع وتطوير اقتصادها بالإضافة إلى عامل المنافسة لتلبية احتياجات شعبها ليس لليوم فقط وإنما للمستقبل أيضاً[31].وتسعى دولة قطر لتحقيق تلك الأهداف من خلال تفعيل وتطبيق مبادئ الحوكمة في نظامها التفاعلي مع مختلف الجهات ولمختلف القطاعات، بما في ذلك مواطنيها والمقيمين على أرضها لتسهيل تقديم الخدمات والمعاملات الحكومية من خلال مجمعات الخدمات الحكومية أو النافذة الواحدة للجمهور التي دشنت في بداية سنة 2017 والتي تتيح الخدمات الحكومية للمواطنين والمقيمين في مكان واحد[32]. وقامت الحكومة بتحديث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع العام بحيث تكون جميع المعلومات متاحة في أي وقت يحتاجون إليه إلكترونياً.

ومع تنامي التجارة الالكترونية خلال مرحلة التسعينات من القرن العشرين وما بعدها، سعت كثير من الشركات والحكومات إلى الاستفادة من الثورة التكنولوجية، لتعزيز وتوسيع أنشطتها، وركزت العديد من الدول على تعزيز الشفافية والنزاهة في أنظمتها المالية. ومن الواضح أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعبت دورًا مهمًا في التغيير التدريجي واستبدال الأنظمة الحكومية البيروقراطية القديمة بأنظمة الحكومة الإلكترونية الحديثة التي تتسم خدماتها بالكفاءة والشفافية وتعزز رضا الجمهور المستفيد. وكغيرها من العديد من الدول النامية في الشرق الأوسط، تستخدم دولة قطر حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتكاملة لتسهيل معاملاتها إلكترونيًا. وقد أسست مبادرات الحكومة الإلكترونية للمنفعة الخاصة لتحقيق أعلى مستويات الأداء في تقديم الخدمات الإلكترونية تماشيا مع رؤيتها الوطنية 2030[33]. ويمكن القول بأن دولة قطر تعد واحدة من الدول الرائدة في مجال تعزيز الشفافية؛ بسبب نظام الحكومة الإلكترونية، ولأن الدولة تأخذ مفهوم الشفافية على محمل الجد، ففي مقال نشرته غرفة تجارة قطر صرح فيه وزير الاقتصاد والتجارة سابقاً بأن: "قطر ملتزمة بتعزيز مؤسساتها لضمان وجود الشفافية المطلقة في عمليات المناقصة العامة "، حيث تدرك الدولة أن واحدة من أكثر الحالات شيوعًا عند حدوث الفساد هي أثناء عمليات شراء المشاريع الحكومية، والعطاءات، والمناقصات ، ولهذا السبب قامت بتركيز معظم اهتمامها على هذه المجالات، حيث أنشأت دولة قطر عام 2011 هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بموجب القرار الأميري رقم (75) لسنة 2011 التي تعمل على المساهمة في زيادة الشفافية والنزاهة في الخدمة العامة ومكافحة الفساد بكافة أشكاله[34]. كما أصدرت دولة قطر في نوفمبر 2014 سياسة البيانات المفتوحة للحكومات فقط من خلال إجراءات محددة لتوسيع وتسهيل وصول الجمهور للمعلومة أو للبيانات الحكومية وفقاً للقوانين أو السياسات أو اللوائح الصادرة بهذا الشأن من خلال إتاحتها على شبكة الانترنت[35]. وبناءً على ذلك أطلقت وزارة المواصلات والاتصالات "بوابة قطر للبيانات المفتوحة" في 2019 بهدف مشاركة البيانات والإحصائيات الحكومية مع الجمهور من خلال هذه المنصة[36]. وتتضمن استراتيجية حكومة قطر الرقمية 2020 ثلاثة أهداف رئيسية، لعل من أهم هذه الأهداف الهدف الاستراتيجي الثالث، والذي ينص على "زيادة مستوى الشفافية والمشاركة المجتمعية" من خلال التواصل مع جميع اللاعبين الرئيسين في الدولة وتقديم الخدمات التي تلبي احتياجات المجتمع عن طريق زيادة نسبة توفير البيانات الحكومية سنوياً بنسبة 10%[37]. أما من ناحية المنفعة الخاصة (القطاع الخاص)، فقد شهدت دولة قطر نمواً ملحوظاً في قطاعها الاقتصادي غير النفطي بنسبة 5.7% في بداية 2018 والذي يعتبر من أقوى فترات النمو في السنوات القليلة الماضية، حيث نجحت الدولة في تطبيق رؤيتها الوطنية 2030 بتعزيز مكانتها على الخارطة الاقتصادية العالمية من خلال إنشاء بيئة اقتصادية متنوعة وتنافسية مبنية على المعرفة، مما عزز ثقة المستثمرين بالدولة[38].

وبعد الزيادة الملحوظة في عدد الشركات المسجلة في السنوات الأخيرة وخاصة خلال فترة الحصار على الدولة، تم تأسيس 916 مشروعاً ومصنعاً إنتاجياً[39]. فمن خلال استراتيجية حكومة قطر الرقمية 2020 أنشأت دولة قطر عدة برامج إلكترونية يستطيع من خلالها المستثمر إدارة شؤونه الخاصة بالأعمال والأنشطة التجارية تماشياً مع رؤية قطر الوطنية 2030، لخلق بيئة صحية للمستثمرين لمواصلة النمو والتطور في الدولة[40]، ويعد نظام أو برنامج " بوابة حكومي" من أهم وأبرز هذه البرامج الإلكترونية ؛ فهو يعتبر المحطة الأولى لإدارة الأعمال في الدولة بالتعاون مع مختلف الجهات الحكومية؛ ففي عام 2020 تم زيارة هذا النظام من قبل ما يقارب 5,375,427 زائر، لمختلف الأغراض ، حيث استطاع المستثمر من خلال هذه البوابة الحصول على تراخيص صناعية، وتجديد السجل التجاري وتعديل الموافقات العمالية وغيرها من المعاملات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية، واستطاعت هذه البوابة أيضاً أن تكون حلقة الوصل لإيصال المستثمرين وأصحاب المنافع أو الأعمال الخاصة بالبرامج والأنظمة المطروحة من قبل الحكومات والجهات الأخرى مثل: نظام "ضريبة" للهيئة العامة للضرائب، ونظام "النديب" للهيئة العامة للجمارك، وخدمة "مطراش" لوزارة الداخلية، وبوابة المستثمر "النافذة الواحدة" لوزارة التجارة والصناعة وغيرها من الأنظمة.

ومع جهود الحكومة الواضحة لتعزيز الشفافية، لا تزال هناك اشكالية فيما يتعلق بمعلومات أصحاب المنافع أو القطاع الخاص، فهناك اختلاف في وجهات النظر بين الحكومة، وأصحاب المنافع حول إمكانية مشاركة معلومات يعتبرها أصحاب المنافع خاصة بهم ، إذ لا يوجد قانون يسمح بمشاركة تلك المعلومات مع الجمهور على الرغم من وضوحها في السجل التجاري الواضح في الأعمال والأنشطة التجارية المقدمة لخدمة الجمهور، لكن أصدر

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

مركز قطر للمال في موقعه الإلكتروني بيانات أصحاب المنافع في الدولة المسجلين فقط لدى المركز وأتاح تلك المعلومات للجمهور العام، وهو المركز الوحيد الذي استطاع مشاركة تلك البيانات الهامة لأصحاب المنافع مع الجمهور لغرض تحقيق أعلى درجة من الشفافية ، من خلال توفير اسم الشركة، ورقمها التجاري الخاص بالمركز، وحالة الشركة، وتاريخ الانضمام وأسماء المدراء، وغيرها من المعلومات الهامة[41]، ولكن استطاعت بعض الأنظمة الخاصة ببعض الجهات الحكومية مشاركة فقط أسماء الشركات في الدولة لمختلف القطاعات واستخدامه كدليل للقطاع الخاص بالدولة كبوابة المستثمر "النافذة الواحدة" لوزارة التجارة والصناعة و"برنامج الشركات" لغرفة تجارة وصناعة قطر، وأيضاً يعد مركز قطر للمعلومات الائتمانية مقدماً لمعلومات أو بيانات الشركات من خلال خدمة طلب التقارير الائتمانية للشركات ولكن بفرض رسوم تقدر بمئة ريال قطري[42].

ومع هذا التطور الملحوظ التي تشهده البلاد من خلال إصدار القوانين وإطلاق الأنظمة الخاصة بالحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي والشفافية إلا أن هناك بعض الاشكالات المتعلقة بتحديث البيانات لعدد من الجهات، ففي بوابة قطر للبيانات المفتوحة ترجع المعلومات إلى سنة 2018 ولم يتم تحديثها من بعد تلك السنة على الرغم من تحديث البيانات في البرامج والأنظمة الحكومية الأخرى المتعلقة أيضًا بمشاركتها مع بوابة قطر للبيانات المفتوحة، وهو ما يتطلب مزيد من العمل والتنسيق لتحديث البيانات وتوفيرها على المنصات الرقمية بشكل دوري[43]. وفي إطار جهود الدولة القطرية لتعزيز الشفافية، تعتبر قطر الشفافية أداة مهمة لمكافحة الفساد محلياً ودولياً وتنشر أيضاً تقريراً عن الفساد سنوياً، ليس فقط لدعم وتعزيز تدابير الشفافية، ولكن أيضاً كوسيلة لمكافحة الفساد44، تلك الجهود المستمرة جعلت قطر تحتل المركز الثاني من الدول الأكثر شفافية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب مقياس الفساد العالمي لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2019، بنسبة 62% واحتلت المرتبة 30 عالمياً من بين 198 دولة[45]. وقد جاء ذلك نتيجة جهود بذلتها الحكومة لفترة طويلة نحو تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، حيث لم تتوقف قط عن المبادرة والالتزام في سن القوانين وإنشاء الهيئات أو المنظمات الرقابية وفقاً للمعايير الدولية التي تحكم هذا التصرف، حيث تعتبر دولة قطر عضواً في مجموعة العمل المالي (FATF) لتمثيلها لمجلس التعاون الخليجي، كما تعتبر عضواً مؤسساً لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA FATF)[46]. ولضمان تعزيز الامتثال للقوانين المحلية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أصدرت قانون رقم (28) لسنة 2002 لتأسيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[47]. أما فيما يتعلق بالمعايير الدولية، فقد صدّقت حكومة دولة قطر على قانون جديد لمكافحة غسل الأموال يتماشى مع المعايير الدولية في نهاية عام 2019، ومن المفترض أن يحل القانون الجديد رقم (20) لعام 2019 محل التشريع السابق الصادر في عام 2010[48]، حيث يتضمن القانون الجديد نصوصاً قانونية ملزمة لمتطلبات قطاع الأعمال والقطاع المالي المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك المنظمات غير الربحية وخدمات تحويل الأموال ، و يفرض عقوبات صارمة بما في ذلك العقوبات المالية والسجن لأي شخص أدين بانتهاك القانون، كما يدعو إلى أوسع تعاون ممكن، وتبادل التعاون المالي مع النظراء الأجانب[49]. ورغم الجهود التي تبذلها قطر لتعزيز الشفافية إلا أن الضريبة المنخفضة من وجهة نظر البعض قد تؤدي إلى التهرب الضريبي لبعض المستثمرين الأجانب[50].

وفي هذا السياق سعت الحكومة القطرية إلى وضع معالجات وضوابط للإشكالات المتعلقة بالضريبة، ففي عام 2018 صدر قرار أميري رقم (77) بإنشاء الهيئة العامة للضرائب والتي تتبع وزير المالية وتلحق موازنة وزارة المالية، حيث تهدف هذه الهيئة إلى تطبيق السياسة الضريبية وفقاً للمعايير المحققة للتنمية المستدامة والمعززة لإيرادات الدولة[51]، وتعتبر دولة قطر عضوا في المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية الذي يستعرض ويراقب جميع الدول عند تطبيقها للمعايير الدولية لتبادل المعلومات، ففي التقييم الأول، لوحظ أن دولة قطر لديها خبرة محدودة في تبادل المعلومات، ومع ذلك لديها إجراءات مفصلة ومؤهله وإطار قانوني عملي يساعدها في الحصول على المعلومات، كمعلومات توفر الملكية والمحاسبية والمعلومات المصرفية التي تبادلها مع الدول الأخرى[52]. و في سبتمبر 2019 صدر مرسوم بقانون (23) لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (21) لسنة 2015، بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم، والذي أوضح "بإجازة الجهة المختصة بوزارة الداخلية بإصدار سمات دخول ومنح تراخيص إقامة بدون مستقدم للمستثمرين الخاضعين لأحكام القانون المنظم لاستثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي لمدة خمس سنوات قابل للتجديد، وكذلك بالنسبة لمالكي العقارات والمنتفعين بها وفقاً لأحكام القانون المنظم لتملك غير القطريين للعقارات والانتفاع بها لمدة خمس سنوات تجدد تلقائيا طوال امتلاكهم لهذا العقار"[53]. وقد يري البعض أن هذا يتعارض مع معايير المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية كاحتمالية لخلق سوء الاستخدام لتلك التراخيص لإخفاء الأصول المحتفظ بها في الخارج من الإبلاغ عنها وتبادلها بموجب المعيار المشترك للإبلاغ[54،55]؛ وفي ضوء ما سبق، فإن التحول نحو الحوكمة الالكترونية الذي تتبناه دولة قطر يعد أمرا أساسيا للمساعدة والاسهام في تحقيق سلامة التطبيق للمعايير الدولية و إتاحة البيانات المتعلقة بالمنافع للجمهور العام ليس فقط في دولة قطر في هذه الحالة و إنما للعالم أجمع كمتطلب مهم من متطلبات المعايير الدولية للشفافية والرقابة، وللحد من زيادة تنقلات رؤوس الأموال بين مختلف دول العالم بطرق غير مشروعة وبأشكال غير متوقعة.

Published on 23-12-2021 in the el-Bahith review (Maǧallaẗ al-bāḥiṯ) : https://elbahithreview.edu.dz

IV- منهاجية الدراسة وأدوات جمع المعلومات

تعتمد هذه الدراسة على المنهج النوعي، من خلال تفسير وتحليل الوضع الحالي لدولة قطر فيما يتعلق بالحوكمة الإلكترونية لقطاع المنفعة الخاصة، وأيضاً من خلال مناقشة ومقارنة تجارب بعض الدول الأخرى في هذا المجال. حيث تم استخدام المنهج النوعي لتحليل المعلومات المتحصل عليها من المقابلات مع مختلف الجهات والأفراد للحصول على البيانات الأولية وأيضاً من خلال البيانات الثانوية مثل الأدبيات والدراسات المنشورة السابقة حول المواضيع ذات الصلة بالحوكمة الإلكترونية للمنفعة الخاصة أو بالقطاع الخاص، وطرق تعزيز الشفافية والنزاهة في الدولة. وقد تم جمع بيانات الدراسة من مصدرين نوعيين رئيسيين هما: الأول: يتعلق بجمع وتحليل محتوى البيانات الثانوية من خلال مراجعة الأدبيات ذات الصلة والتقارير والوثائق الرسمية المتاحة، وكذلك استعراض تجارب بعض الدول في الحوكمة الإلكترونية للقطاع الخاص من الاستناد عند التوصيات السياساتية والتطويرية بما يتوافق في البيئة المحلية القطرية، وليس لغرض المقارنة المنهجية، ولم يتم التحقيق في وثائق السياسة الوطنية للحكومة الإلكترونية، ولكن أيضًا وثائق سياسة الحكومة الإلكترونية الخاصة بالمجال من دول وأماكن أخرى. الثاني: يتناول الحصول على البيانات الأولية من خلال إجراء مقابلات شبه منظمة أو شبه مقننة للحصول على صورة أكثر عمقًا، أي طرح سؤال رئيسي مفتوح ويترك المجال للمبحوث لحرية التعبير، مما يساعد في طرح أسئلة إضافية أو فرعية وفقاً لطريقة سير المقابلة[56]. وتم اختيار أفراد العينة من خلال تحليل المحتوى السياسات الوطنية أي تعرفنا على الأشخاص الذين من المهم إجراء مقابلات معهم على المستوى الوطني والمستوى السياساتي والقطاعي.

ففي هذه الدراسة، تم تنويع عينة الدراسة من الأفراد والكيانات المالكة والمعروفة بأصحاب المنافع في دولة قطر، ومواطنين، ومسؤولين حكوميين الذين يتعاملون مع المواضيع ذات الصلة بموضوع الدراسة كوزارة المالية وبالأخص لجنة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بدولة قطر، والهيئة العامة للضرائب في دولة قطر، ووزارة المواصلات والاتصالات القطرية، وغيرها من المؤسسات ذات الصلة، فباستخدام استراتيجية أخذ عينات هادفة أو أخذ العينات التقديرية أو المبنية على رأي الباحثين للمسؤولين الحكوميين وكبار المتخصصين في المؤسسات الحكومية ، وهي طريقة لأخذ العينات غير الاحتمالية التي يتم استخدامها بشكل متكرر في الدراسة النوعية، فهذه التقنية تتيح القدرة على اختيار المشاركين المرتبطين بموضوع الدراسة والذين لديهم الخبرة المطلوبة بشأنها[57]، أما المواطنين والأفراد والكيانات المملوكة للقطاع الخاص في الدولة فقد تم اختيارهم عشوائياً، حيث تعتبر هذه العينة عشوائية وغير ممثلة لمجتمع الدراسة، وباستخدام المقابلات شبه المنظمة تمكن الباحثون من طرح أسئلة إضافية بخلاف الأسئلة المخطط لها مسبقاً وفقاً لطريقة سير المقابلة لجميع أنواع العينة.

ومن خلال إجراء المقابلات الشبه منظمة أو شبه مقننة عن طريق المقابلات الشخصية ورسائل البريد الإلكتروني والمكالمات الهاتفية تم التواصل مع عينة الدراسة والمكونة من ستة وأربعين (46) شخص من مختلف القطاعات والمستويات في الدولة (الجدول رقم 1). ففي القطاع العام تم تقسيم المستويات إلى ثلاث مستويات إدارية شملت المسؤولين الحكوميين وكبار المتخصصين في المؤسسات الحكومية: خمسة (5) أفراد من الإدارة العليا، وخمسة (5) أفراد من الإدارة الوسطى، وشخص يمثل الإدارة التنفيذية. وأما القطاع الخاص فيشمل ثمانية عشر (18) شركة تتراوح ما بين شركات كبيرة ومتوسطة وصغيرة لمختلف القطاعات التجارية في الدولة. كما شملت العينة خمس (5) منظمات غير حكومية وشبه حكومية في الدولة لمختلف الأغراض أيضاً، وأخيراً شملت العينة عشرة (10) أشخاص من المجتمع القطري بالإضافة إلى (2) شخصين من ذوي الخبرة الأكاديمية. ومن خلال إجراء مقابلات مع جميع المشاركين، تم إبلاغهم بالمنافع والمخاطر المتوقعة من هذه المقابلة ودرجة السرية المحتملة للحصول على موافقة مجلس أخلاقيات البحوث بمعهد الدوحة للدراسات العليا.

واجه البحث بعض الصعوبات في جمع البيانات الثانوية بوجه عام والأولية بوجه خاص: الثانوية بسبب قصور وندرة الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة في دولة قطر، وفيما يخص البيانات الأولية تمثلت الصعوبات في طريقة جمع المعلومات بسبب جائحة كورونا التي قيدت الوصول إلى المبحوثين بصورة مباشرة من خلال تغيير مواعيد المقابلات وانسحاب بعض المبحوثين وإصابة بعض المبحوثين وأحد الباحثين أيضاً بكورونا؛ مما أثر على استمرارية الحصول على المعلومات الأولية؛ وقد تم التغلب على هذه الصعوبة باستبدال بعض المقابلات الشخصية وعبر التواصل مع المبحوثين بالبريد الإلكتروني والمقابلات الافتراضية عبر برنامج "Microsoft Teams"، بالإضافة إلى إجراء المقابلات الهاتفية باستخدام أرقام التواصل التي تم مشاركتها مع المبحوثين بعد ضمان موافقتهم على المشاركة في البحث. وذلك بحسب الإجراءات الأخلاقية في البحوث العلمية المطبقة لدى معهد الدوحة للدراسات العليا.

V- عرض النتائج والتحليل

من خلال تحليل إجابات عينة الدراسة حول دور الحوكمة الإلكترونية في رفع مستويات الشفافية للقطاع الخاص تم التوصل إلى أن هناك اختلافاً في وجهات النظر العامة حول جدوى الحوكمة الإلكترونية بسبب اختلاف جهة العمل لأفراد العينة من خلال المستويات في القطاع العام والخاص، حيث

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

يرى بعض أفراد القطاع العام (الإدارة العليا) أن مختلف القنوات الإلكترونية المطبقة تم تنفيذها بشكل مرضي إلى حدٍ ما للجهة المقدمة للنظام وللأغراض المعنية والمتفق عليها فقط والتي تخدم رؤية الجهة نفسها، في حين يرى البعض الآخر (الإدارة الوسطى) أهمية الرجوع إلى المستخدمين أو المستفيدين النهائيين للنظام وهم أصحاب المنافع(القطاع الخاص) والمواطنين للحصول على التغذية الراجعة بهذا الخصوص ، وإشراكهم في عملية صنع القرار وتطبيق النظام بالشكل المطلوب، حيث أثار بعض المبحوثين بأن "بالفعل هناك أنظمة في أرض الواقع ولكن هناك بعض جوانب القصور في عملية التنسيق بين مختلف الجهات، ولذلك تحتاج الحكومة إلى المزيد من الجهود في الجوانب التنسيقية بين مختلف أصحاب المصلحة"58. وأيد القطاع الخاص والمواطنين بأن تلك القنوات الإلكترونية عديدة وتحتاج إلى فواصل واضحة فيما بينها من أجل منع التداخل مع بعضها البعض في بعض الأمور لكي يتم تجنب أي ارتباك محتمل للمستفيدين.

يتفق أغلبية أفراد العينة فيما يتعلق بمستوى الشفافية أن الحوكمة الالكترونية أسهمت نسبيا في تعزيز الشفافية للقطاع الخاص، غير أن هناك بعض البيانات المنشورة والمتاحة للجمهور بحاجة إلى تحديث. كما أشار البعض إلى أن بعض المعلومات الى مزيد من الإدخال الالكتروني والارشفة، حيث أوضح أحد المبحوثين أن تكرار هذه العملية: "إدخال جميع البيانات الخاصة والمتمثلة في الاسم والرقم الشخصي وتاريخ الميلاد لكل نظام على حد سواء في كل مرة تستخدم بها النظام والذي يستهلك أكثر من ربع ساعة تقريباً"[59]. وبخصوص شفافية المعلومات لأصحاب المصلحة، فقد انقسمت العينة إلى قسمين؛ حيث رأى 60% من المبحوثين بأن تلك المعلومات أو البيانات تعتبر معلومات تهم الدولة والقطاع الخاص ومن ثم فلا يفضل نشرها أو إتاحتها للمجتمع ككل، في حين رأى 40% من المبحوثين بأن إتاحة أو مشاركة البيانات أو المعلومات الخاصة بالقطاع الخاص من أهم مبادئ الشفافية بجميع أنواعها والتي بدورها ترفع مستوى الحوكمة الإلكترونية وتسهم في تطوِير وتثقِّيف المجتمع بالمرحلة المتقدمة من المشاركة الفاعلة مع الدولة وتعزيز تحول الدولة من واقع الرفاه إلى الاقتصاد التنافسي.

أما فيما يتعلق بالسجل التجاري كأداة لتعزيز الشفافية، وإظهار البيانات المتعلقة بالمالك الحقيقة للقطاع الخاص، فقد اتفق الجميع على أنَّ السجل التجاري هو الوسيلة الاساسية المعتمدة لمعرفة المالك الحقيقي للمنفعة حتى الآن. وفيما يتعلق بمحتوى السجل من البيانات، اختلفت وجهات النظر بين المسؤولين في القطاع العام والقطاعات الأخرى كالقطاع الخاص والمجتمع القطري والمنظمات غير الحكومية في توافر البيانات الهامة في السجل التجاري، حيث يرى أغلبية أفراد العينة من القطاع العام أن السجل التجاري وافي وشامل بالمعلومات والبيانات الهامة المراد معرفتها من قبل الجهات لأنها مبنية على أسس قانونية صادرة من الجهات الحكومية المعنية. في حين يرى بعض أفراد العينة (من القطاع الخاص والمجتمع والمنظمات غير الحكومية) بأن هناك حاجة لإضافة بعض المعلومات إلى البيانات والمعلومات المتوفرة في السجل التجاري، حيث أوضح أحد المبحوثين: "بأن السجل التجاري ينبغي أن يتضمن البنود الأساسية لمعرفة المالك الحقيقي للمنفعة، وهو شرط يجب تضمينه في القوانين الخاصة بالسجلات التجارية والعقود التجارية من قبل الجهات المعنية"[60].

وفيما يتعلق بالأطر القانونية لتعزيز الشفافية، فقد اتفق أغلب المبحوثين ما عدا بعض أفراد العينة من المنظمات غير الحكومية على وجود الأطر القانونية لتفعيل آليات تعزيز الشفافية، وفي هذه النقطة أثارت جميع المستويات في القطاع العام والخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع القطري آراءها حول هذا الموضوع. حيث أوضح أفراد العينة من القطاع العام أن دولة قطر اليوم واحدة من أكثر الدول المطبقة للشفافية من خلال ما قامت به على صعيد التشريعات والمؤسسات الداعمة لهذا المجال، ومن ذلك أيضا توحيد الرؤى لجميع الجهات الحكومية الفاعلة وإنشاء لجنة واحدة تربط جميع الجهات وتختص بتفعيل دور الجهات داخلياً لإدارة شؤونها الخاصة ومحاربة الفساد من غسل الأموال أو تمويل الجوانب غير المشروعة، أو الأعمال التي تخل بالأمن العام والتهديدات الأخرى ذات الصلة بسلامة النظام المالي الدولي. بينما آثار أفراد العينة من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية أن ما تقوم به الدولة من جهود لتعزيز الشفافية والحوكمة الجيدة ومكافحة الفساد يسهم بشكل كبير في تعزيز الشفافية، ومن ثم تحسين صورة القطاع الخاص لدى المجتمع ولدى العالم. حيث يحرص القطاع الخاص على الحفاظ على مكانته الاقتصادية وصورته وسمعته كمشروع خاص شفاف خالي من الفساد في الدولة. وأوضح أفراد العينة من المواطنين أن الدولة في الآونة الأخيرة قامت بجهود كبيرة لتعزيز الشفافية ومحاربة الفساد حيث قامت الدولة بالنشر والتشهير بالمتواطئين في هذه العمليات في الصحف الرسمية وشتى وسائل الإعلام، ولكن فيما يتعلق بالتدابير والآليات والقوانين هناك حاجة لمزيد من التوعية بها للمواطنين.

وبعد الاطلاع على نتائج إجابات المبحوثين في المقابلات ومناقشتها تبين أن دولة قطر تعد من أوائل الدول الخليجية المهتمة بتطبيق مبادئ ومعايير الشفافية، وتطوير المجتمع؛ لمواكبة رؤيتها الوطنية 2030. وإذا ما تم المقارنة مع تجربة دولة سنغافورة، يمكن ملاحظة أن دولة قطر قد تقدمت على سنغافورا في محاربة الرشاوى من خلال إنشاء هيئة الرقابة الإدارية والشفافية تحت القرار الأميري رقم (75) لسنة 2011، والتي تعمل على المساهمة في

Published on 23-12-2021 in the el-Bahith review (Mağallaẗ al-bāḥiṯ) : https://elbahithreview.edu.dz

زيادة الشفافية والنزاهة في الخدمة العامة ومكافحة الفساد بكافة أشكاله[61]، حيث لم تستطع سنغافورا مجاراة باقي الدول الرائدة في تطبيق القانون ضد الرشاوي، لأنَّها فشلت في التحقيق ومحاسبة الشركات المتورطة في دفع الرشاوي في الخارج، مما يضعها في المراتب الدنيا في التطبيق الأمثل لقانون محاربة الرشوة الأجنبية، والذي بدوره يلعب دوراً هاماً في تحقيق الشفافية في البلاد62. ورغم ذلك تلعب هيئة المحاسبة وتنظيم الشركات في جمهورية سنغافورة دوراً هاماً في تسجيل الأعمال، والتقارير المالية، والمحاسبين العامين ومقدمي الخدمات أصحاب المنافع في نظام واحد شامل يخدم أصحاب المنافع الحاليين والمستقبليين، وإتاحة فرص الوصول لهذه المعلومات للجمهور[63]، وهو ما يمكن الاستفادة منه في التجربة القطرية.

وعلى صعيد التجارب الدولية الأخرى، ففي مقال كتبته هيلين مارجيتس بعنوان الإنترنت والشفافية، تحدث عن تأثر الإنترنت على مستوى الشفافية في المؤسسات، وقد سلط الضوء على الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة كمثال يحتذى بهما عند تطبيق الحوكمة الإلكترونية المعززة لمستوى الشفافية في الدولة في إطار الحوكمة الرشيدة، فعندما طبقت المملكة المتحدة الحوكمة الالكترونية، انبهر المواطنون بمستوى الشفافية في النظام، وهذا ما ساعد المواطنين على زيادة ثقتهم في الحكومة وخدماتها[64]. وفي مقال آخر نشرته مطبعة جامعة جونز هوبكنز في الولايات المتحدة بعنوان "الحكومات المفتوحة والبيانات المفتوحة؛ محفز جديد للشفافية، مشاركة المواطنين، النمو الاقتصادي". والذي تناول بداية حركة البيانات المفتوحة الدولية الناتجة عن الحوكمة والمؤثرة على سياسة الحكومة والتنمية الاقتصادية وإستراتيجية الأعمال، حيث أوضح الكاتب أن ما يقارب ستين دولة انتهجت سياسة الحكومة المفتوحة والتزمت بالمبادئ التي تشمل نشر البيانات الحكومية مجاناً، وبأسهل الطرق، حيث تم تنفيذ معظم هذه البرامج في الدول المتقدمة كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية[65]؛ وعليه يتضح سبب تصدر المملكة المتحدة بين أول خمسة دول في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية لخمس سنواتٍ متتالية[66]. بالإضافة إلى تصدرها مؤشر مدركات الفساد بنسبة 77% لعام 2019، مما يجعلها الدولة الثانية عشرة من بين 180 دولة تقريباً خالية من الفساد[67]، وأيضاً تصدرت المملكة المتحدة أهم المؤشرات المالية بالمرتبة الثانية عشرة بدرجة 46 في مؤشر السرية المالية، مما يوضح سبب نجاح الحوكمة الإلكترونية في البلاد بدرجة عالية من خلال ارتفاع مستوى الشفافية وإشراك المواطنين في عمليات صنع القرار[68]. ولكن رغم جميع تلك الإنجازات للمملكة المتحدة، لم تتمكن من التصدر أيضاً في الجولة الثانية من مراجعة النظراء للمنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية لعام 2018، حيث حققت ثاني أعلى درجة في التصنيف[69]، ومع هذا، فقد أشادت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالمملكة المتحدة والبرنامج الذي طورته للالتزام بالمعايير الدولية لتطبيق الشفافية، حيث قامت بإطلاق هذا البرنامج بالتعاون مع مختلف الجهات الرسمية الحكومية في قطاع الأعمال بالدولة، والذي يخدم الشركات المحدودة من خلال دمجها وحلها، وأيضاً فحصها وتخزين بياناتها وإتاحتها للجمهور العام بطريقة واضحة وسهلة للاستخدام من غير قيود[70].

وبعد المراجعة للحالات المستعرضة سابقا، يمكن القول إن الاستفادة من التجربة البريطانية قد تكون أكثر جدوى ونجاعة من تجارب الدول الأخرى، وخاصة سنغافورة التي واجهت صعوبات في محاربة الفساد داخل الشركات الخاصة. حيث يمكن أن يستفاد من التجربة البريطانية وتطويعها مع البيئة المحلية في تطوير التجربة القطرية لتحقيق مزيد الشفافية في القطاع الخاص والتغلب على بعض الاشكالات التي أثارها بعض أفرد العينة في هذا المجال. فهذا النظام هو نظام حكومي خاص بجهة تسجيل الشركات في المملكة المتحدة وهي وكالة تنفيذية وصندوق تجاري تابع لحكومة صاحبة الجلالة (Companies House) كما تقع ضمن اختصاص وزارة الأعمال والطاقة والاستراتيجية الصناعية (BEIS) وهي أيضًا عضو في مجموعة البيانات العامة[71]، فهو بمثابة وزارة التجارة والصناعة بدولة قطر لما لها نفس الاختصاص والمهام الحكومية القائمة على تسجيل وتنظيم أعمال الشركات في الدولة، وبالشراكة مع جميع الجهات الحكومية الأخرى. فجميع أشكال الشركات (وفقًا لما يسمح به قانون الشركات في المملكة المتحدة) يتم تسجيلها في النظام Companies House ويتم تقديم تفاصيل محددة عن الشركات وفقًا لما يقتضيه قانون الشركات البريطاني، ويجب على جميع الشركات المسجلة بكافة أنواعها وأشكالها، بما في ذلك الشركات غير النشطة تقديم ملف سنوي يضم القوائم المالية بالإضافة إلى عوائد الشركة السنوية، حيث تمثل سجلات عامة بحسب القانون البريطاني72. وذلك لا شك في انه سيساعد على تطوير نظام الحوكمة الإلكترونية للقطاع الخاص بدولة قطر ويعزز مستوى الشفافية بإتاحة البيانات ومشاركتها بسهولة أكثر، والتنسيق الفعال بين مختلف الجهات والأطراف ذات العلاقة واصحاب المصلحة.

VI- الخلاصة :

توصلت الدراسة من خلال استعراض وتحليل الوثائق وفي ضوء نتائج المقابلات، إلى أن هناك دور فاعل للحوكمة الإلكترونية في تعزيز الشفافية للقطاع الخاص في دول قطر، وهناك كثير من القنوات الحوكمية الإلكترونية التي توفر البيانات والمعلومات حول القطاع الخاص للمستفيدين وأصحاب المصلحة. ومن المفيد كذلك استقصاء آراء المستفيدين للتعرف على وجهات نظرهم حول اليات تطوير وتحسين عمل هذه القنوات في المستقبل لمنع التداخل بين الجهات المختلفة ذات العلاقة وعمل حدود الكترونية واضحة فيما بينهم وتحسين آلية التنسيق بين مختلف الجهات. وتوصلت الدراسة كذلك إلى أهمية تحديث بعض البيانات المنشورة للجمهور العام لكي يكون كل أصحاب المصلحة على دراسة كاملة وإدراك حول طبيعة عمل القطاع الخاص لما له من

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

أهمية لتعزيز المصلحة العامة وتحقيق التنمية بمفهومها الواسع، وكذلك في رفع سقف المشاركة المجتمعية في الشأن العام لكي تكون الركيزة الحقيقة لدعم توجهات الدولة الاستراتيجية نحو الانتقال من اقتصاد دولة الرفاه إلى الاقتصاد التنافسي. وكون السجل التجاري أحد الأدوات الفاعلة والمهمة لتعزيز شفافية القطاع الخاص، توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك حاجة لإضافة بعض المعلومات والبيانات في السجل التجاري الإلكتروني وخاصة فيما يتعلق بالبيانات الخاصة في المالك الفعلي للكيانات الاقتصادية. كما بينت الدراسة توفر الأطر القانونية لتفعيل آليات تعزيز الشفافية للقطاع الخاص، وكذلك قيام الدولة بتنفيذ العديد من الممارسات والجهود من أجل مزيد من الشفافية ومكافحة الفساد ومنها على سبيل المثال الكشف في وسائل الاعلام المختلفة عن المتواطئين في عمليات فساد متنوعة.

وباستعراض تجارب بعض الدول فيما يتعلق بموضوع الدراسة كتجربه سنغافورة والولايات المتحدة وبريطانيا، كحالات أضيفت للتوضيح وتقديم توصيات سياساتية، وليس من أجل المقارنة الدراسية لكيلا تعاب هذه الدراسة من الناحية المنهجية. وعلى الرغم من تشابه سنغافورة مع القطر من الناحية الجغرافية وكذلك واقع النمو الاقتصادي، إلا أنه لوحظ ضعف أداء الحوكمة الإلكترونية السنغافورية في محاربة الفساد والرشاوي في القطاع الخاص، في حين أظهرت الدراسة تميز التجربة البريطانية في الحوكمة الإلكترونية وتعزيز الشفافية في القطاع الخاص، وفي ضوء ذلك اقترحت الدراسة الأخذ بالتجربة البريطانية لتطوير التجربة القطرية مع الأخذ في عين الاعتبار البيئة السياساتية والاجتماعية والاقتصادية المحلية في دولة قطر.

- ملاحق :

الجدول رقم (1): بيانات عينة الدراسة

القطاع العام (الحكومات)				
المستوى الإداري - الإدارة العليا (المسؤولين الحكوميين وكبار المتخصصين في المؤسسات الحكومية)				
الكود	الجهة (المنصب)	المكان	طبيعة المقابلة	تاريخ المقابلة
1	وزير المالية – وزارة المالية	الدوحة	"Microsoft Teams'	2020/11/19
2	رئيس الهيئة العامة للضرائب – الهيئة العامة للضرائب	الدوحة	شخصية	2020/11/23
3	الوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية – وزارة المالية	الدوحة	بريد إلكتروني	2020/11/19
4	مساعد رئيس الهيئة العامة للضرائب للشؤون الضريبية – الهيئة العامة للضرائب	الدوحة	شخصية	2020/11/16
5	عضو اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب – مصرف قطر المركزي	الدوحة	شخصية	2020/11/29
مستوى الإدارة الوسطى				
6	مدير إدارة التعاون الدولي – وزارة المالية	الدوحة	بريد إلكتروني	2020/11/19
7	مدير إدارة الاتفاقيات الضريبية والتعاون الدولي – الهيئة العامة للضرائب	الدوحة	شخصية	2020/10/31
8	مدير إدارة برامج ومعايير الحكومة الإلكترونية – وزارة المواصلات والاتصالات	الدوحة	"Microsoft Teams"	2020/11/24
9	مدير إدارة الضريبة على الدخل – الهيئة العامة للضرائب	الدوحة	شخصية	2020/11/29
10	مدير إدارة حماية الإيرادات – الهيئة العامة للضرائب	الدوحة	شخصية	2020/12/01
مستوى الإدارة التنفيذي				
11	رئيس قسم الاتفاقيات الضريبية والتفاوض – الهيئة العامة للضرائب	الدوحة	شخصية	2020/11/19
القطاع الخاص (الشركات: كبيرة - متوسطة - صغيرة)				
12	شركة نافكو – NAFFCO	الدوحة	هاتفية	2020/10/28
13	شركة قطر للمواد الأولية – Qatar Primary Materials Company (QPMC)	الدوحة	هاتفية	2020/10/25
14	KPMG	الدوحة	'Microsoft Teams	2020/11/29
15	شركة الديار الهندسية ذ.م.م	الدوحة	شخصية	2020/10/26
16	Linear Associates	الدوحة	بريد إلكتروني	2020/10/30
17	Cundall Qatar Consulting	الدوحة	بريد إلكتروني	2020/11/02
18	Kasian Qatar Consulting LLC	الدوحة	بريد إلكتروني	2020/11/10
19	جبال القمة للأيدي العاملة	الدوحة	شخصية	2020/11/09
20	Crystal Dry Ice Factory	الدوحة	هاتفية	2020/11/10
21	Uni Team Qatar	الدوحة	هاتفية	2020/11/10
22	مرود – Mirwad Fragrances	الدوحة	هاتفية	2020/11/09
23	ليموزين الوجبة	الدوحة	بريد إلكتروني	2020/11/10
24	4MATE Company	الدوحة	شخصية	2020/11/22
25	FizzX.QA	الدوحة	هاتفية	2020/11/26
26	Power Petroleum Industry Trading Qatar	الدوحة	هاتفية	2020/10/30

Published on 23-12-2021 in the el-Bahith review (Maǧallaẗ al-bāḥiṯ) : https://elbahithreview.edu.dz

27	IBE Consulting	الدوحة	بريد إلكتروني	2020/11/02
28	Mandirigma Gym Qatar	الدوحة	شخصية	2020/11/19
29	Dadapt.co	الدوحة	هاتفية	2020/10/27
	المنظمات غير الحكومية وشبه الحكومية			
30	مؤسسة صلتك	الدوح	بريد إلكتروني	2020/11/19
31	مؤسسة قطر الخيرية	الدوحة	هاتفية	2020/11/11
32	الهلال الأحمر القطري	الدوحة	بريد إلكتروني	2020/10/29
33	مؤسسة الشيخ عيد الخيرية	الدوحة	هاتفية	2020/10/29
34	راف	الدوحة	هاتفية	2020/11/01
	المجتمع			
35	كلية المجتمع – دكتور (1)	الدوحة	"Microsoft Teams'	2020/11/04
36	كلية المجتمع – دكتور (2)	الدوحة	"Microsoft Teams'	2020/11/04
37	مواطن (1)	الدوحة	شخصية	2020/10/18
38	مواطن (2)	الدوحة	شخصية	2020/10/18
39	مواطن (3)	الدوحة	شخصية	2020/11/02
40	مواطن (4)	الدوحة	شخصية	2020/11/02
41	مواطن (5)	الدوحة	شخصية	2020/11/02
42	مواطن (6)	الدوحة	بريد إلكتروني	2020/11/02
43	مواطن (7)	الدوحة	هاتفية	2020/11/05
44	مواطن (8)	الدوحة	"Microsoft Teams'	2020/11/05
45	مواطن (9)	الدوحة	شخصية	2020/11/05
46	مواطن (10)	الدوحة	شخصية	2020/11/05

- الإحالات والمراجع :

[1]López Peláez Antonio, "e-Social work and digital society: re-conceptualizing approaches, practices and technologies," *European Journal of Social Work*, vol. 21, no. 6 (26/09/2018), pp. 801-803.

[2]Martin Cutberto Vera Martinez & María Concepción Martínez Rodríguez, "Public policies of electronic governance and corruption in Mexico," *Public Policy and Administration*, vol. 19, no. 3 (15/10/2020), pp. 133-141;

Oleksandr Mazur, "Regulatory and legal basis of electronic governance for modernization of administrative processes in public authorities of Ukraine," *Public administration and local government*, vol. 45, no. 2 (23/07/2020), pp.45-56.

[3]رؤية قطر الوطنية 2030، الأمانة العامة للتخطيط التنموي، **كتيب رؤية قطر الوطنية 2030**، تموز / يوليو 2008.

[4] وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، جهاز التخطيط والإحصاء، **إستراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر 2018-2022: إستراتيجية التنمية الوطنية، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء** (الدوحة: شباط / فبراير 2019).

[5] وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، جهاز التخطيط والإحصاء، **إستراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر 2018-2022: إستراتيجية التنمية الوطنية، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء** (الدوحة: شباط / فبراير 2019)؛ "تحديات تنفيذ التخطيط الاستراتيجي في المنظمات غير الحكومية: دراسة حالة الهلال الأحمر القطري"، مجلة حكامة، أيلول / سبتمبر 2020، شوهد في 2020/10/25، في: https://bit.ly/2Vhxa18؛

Sriraghav Srinivasan et al. "Corporate social responsibility: governance through a conceptual blockchain framework," *International Journal of Electronic Governance*, vol. 12, no. 3 (21/09/2020), pp. 276-289.

[6]OECD, "Governance," *OECD Glossary of Statistical Terms*, 23/07/2007, accessed on 19/10/2020, at: https://stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=7236

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

[7] UNISCO, "Concept of Govrnance," *International Bureau of Education*, 2020, accessed on 19/10/2020, at: http://www.ibe.unesco.org/en/geqaf/technical-notes/concept-governance; &

International Finance Corporation, Corporate Governance: Overview," *World Bank Group*, 2020, accessed on 19/10/2020, at: https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/Topics_Ext_Content/IFC_External_Corporate_Site/IFC+CG

[8] R. A. W. Rhodes, "The new governance: governing without government," *Political studies*, vol. 44, no. 4 (01/09/1996), pp. 652-667.

[9]Adrian Leftwich, "Governance, democracy and development in the Third World," *Third World Quarterly*, vol. 14, no. 3 (15/11/2017), pp. 605-624..

[10]Thomas C. Beierle, "Public participation in environmental decisions: an evaluation framework using social goals," Discussion Paper, Resources for the Future, Washington, 1998, p. 12.

[11] Michael E. Milakovich, *Digital governance: New technologies for improving public service and participation* (Florida: Routledge, 2012), p. 300.

[12] UNISCO, "Concept of Govrnance," *International Bureau of Education*, 2020, accessed on 19/10/2020, at: http://www.ibe.unesco.org/en/geqaf/technical-notes/concept-governance

[13] Ajay Kr. SINGH & Vandna SHARMA, "E-Governance and Government: study of some initiative," *International Journal of e-Business and e-Government Studies*, vol. 1, no. 1 (2009);

عبد الوهاب رواح، "الحكم الرشيد التنمية في الجمهورية اليمنية السياق المحلي والعالمي لمراجعة وظيفة الدولة ودورها في الجمهورية اليمنية"، صحيفة 26 سبتمبر (اليمن)، 2003/09/02؛

العقابي، مازن، " الحوكمة والحوكمة الإلكترونية"، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة، العراق، د.ت.؛

فايزة، والي. (2018). مقاربة معرفية: الحوكمة الإلكترونية. *مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد*، العدد (03): 274-283؛

جميلة وآخرون، "استراتيجيات التحول إلى الحكومة الإلكترونية مع الإشارة إلى تجربة نيويورك الدولية"، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، الجزائر، 2018؛

حمادي وآخرون، " تأثير الحوكمة الإلكترونية في جودة التدقيق "بحث تطبيقي في المنظمات الاقتصادية"، جامعة ديالي، بغداد، العراق، 2019؛

جواد وآخرون، " الأبعاد المستقبلية للحكومة الإلكترونية في الأردن: متطلبات النجاح"، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، المجلد 3، العدد 3 (2007).

[14] الزراف، محمد، "شرط المنفعة في البيع وتطبيقاته: دراسة فقهية"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، الدوحة، قطر، 2018، ص.15

[15] جمال أبو سردانة وآخرون، " قدرة الشركات المساهمة العامة على منع الغش وكشفه: دراسة تحليلية لقطاع الخدمات في الأردن"، المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، مج 9، العدد 1 (2013)، ص 42-41؛

زينب رحماني، " دور القطاع الخاص في التنمية المحلية: دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015، ص 3-2.

[16] سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية، ط 2 (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1997)، ص 169-166؛

عمر حسين، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، ط 2 (القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1995)، ص 18؛

عبد العزيز هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1987).

[17] أيمن المعاني، الإدارة المحلية (الأردن: دار وائل للنشر، 2010).

[18] رحماني، ص 15. Kim, Pan Suk, John Halligan, Namshin Cho, Cheol H. Oh, and Angela M. Eikenberry. "Toward participatory and transparent governance: report on the Sixth Global Forum on Reinventing Government." *Public Administration Review* 65, no. 6 (2005): 646-654.

[19] المرجع نفسه، ص 12.

[20] Transparency International, "Transparency Definition," *The Global Ciliation Against Corruption*, 2020, accessed on19/10/2020, at: https://bit.ly/2Vv3WMt

[21]Rui Pedro Lourenco, "An analysis of open government portals: A perspective of transparency for accountability", *Government Information Quarterly*, pp. 323-332.

[22] عبد الناصر محمد سيد درويش، "دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات: دراسة تحليلية ميدانية"، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، العدد 2 (يوليو 2003).

[23] قراوي أسامة، "أثر تطبيق حوكمة الشركات وجودة المعلومات المالية والإفصاح المحاسبي"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، ورقلة، الجزائر، 2015.

[24] Jere R. Francis, Inder K. Khurana & Raynolde Pereira, " The Role of Accounting and Auditing in Corporate Governance and The Development of Financial Markets Around The World," *Asia-Pacific Journal of Accounting and Economics*, vol. 7, (June 2003).

[25] محمد أبو طلامة وحسين ابن الطاهر، " دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، بسكرة، الجزائر، 2012.

[26] Union of Arab Banks, "Survey Results – Corporate Survey of the Arab Banking Sector," *United Arab Banks*, 2007.

[27] صالح حمادي وآخرون، "تأثير الحوكمة الالكترونية في جودة التدقيق: بحث تطبيقي في المنظمات الاقتصادية"، بحث علمي جامعي منشور، جامعة ديالي، بعقوبة، العراق، 2019/01/07.

[28] "تنويع الاقتصاد القطري: الرهان على بيئة استثمارية جاذبة ومشجعة للاستثمار"، مركز الجزيرة للدراسات، 2020/02/10، شوهد في 2020/11/28، في: https://bit.ly/2JlPWlI

[29] World Bank, "GDP (constant 2010 US$) Qatar," *World Bank Report*, 03/12/2019, accessed on 28/11/2020, at: https://bit.ly/2Vqvliz

[30] وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، جهاز التخطيط والإحصاء، **استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر 2018-2022: استراتيجية التنمية الوطنية، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء** (الدوحة: شباط / فبراير 2019).

[31] "تنويع الاقتصاد القطري: الرهان على بيئة استثمارية جاذبة ومشجعة للاستثمار"، مركز الجزيرة للدراسات، 2020/02/10، شوهد في 2020/11/28، في: https://bit.ly/2JlPWlI

[32] دولة قطر، وزارة البلدية والبيئة، **دليل خدمات وزارة البلدية والبيئة بمجمع الخدمات الحكومية**، 2019/12/10.

[33] Wolfgang G. Stock et al., *Transitioning Towards a Knowledge Society: Qatar as a Case Study*, (Germany: Springer International Publishing AG, 2018) pp. 30-40.

[34] "وزير الاقتصاد: قطر ملتزمة بالشفافية في المناقصات"، غرفة قطر، 2019/10/13، شوهد في 2020/10/25، في: https://bit.ly/2KUlNKx

[35] "سياسة البيانات المفتوحة"، وزارة المواصلات والاتصالات، 2014/11/24، شوهد في 2020/10/26، في: https://bit.ly/3lwzhJg

[36]"عن البوابة"، بوابو قطر للبيانات المفتوحة، 2020، شوهد في 2020/11/223، في: https://bit.ly/39B8KZ4

[37] "جمهور حكومي... الأعمال"، حكومة قطر الالكترونية، 2020، شوهد في 2020/11/26، في: https://bit.ly/37tVEKe

[38] "تحت المجهر: لسياسة الاقتصادية"، مكتب الاتصال الحكومي، 2020، شوهد في 2020/11/28، في: https://bit.ly/2JtpRkz

[39] "قطر تؤسس 916 مصنعاً ومشروعاً إنتاجياً خلال الحصار"، العربي الجديد/ 2020/02/10، شوهد في 2020/11/28، في: https://bit.ly/3lsQovn

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

[40] دولة قطر، إستراتيجية الحكومة الرقمية لدولة قطر 2020، وزارة المواصلات والاتصالات، **وثيقة** إستراتيجية **الحكومة الرقمية 2020**، 25 مايو 2014.

[41] "Public Register", Qatar Financial Center, 2020, accessed at 19/10/2020, at: https://bit.ly/3qmue1ux

[42] "خدمة التقارير الائتمانية للشركات"، مركز قطر للمعلومات الائتمانية، 2020، شوهد في 2020/11/28، في: https://bit.ly/36sZIeo

[43] "قطر تسابق الزمن وتنافس على الصدارة في مؤشرات النزاهة الدولية"، العرب، 2020/07/01، شوهد في 2020/11/24، في: https://bit.ly/2Voekpj

[44] "Qatar Corruption Report", Business Anti-Corruption Portal, 30/09/2020, accessed at 15/10/2020, at: https://bit.ly/37ygU1I

[45] "Corruption Perceptions Index: Qatar", Transparency International, 2020, accessed at 19/10/2020, at: https://bit.ly/33C6vk7

[46] "Qatar", FATF-GAFI, 2020, accessed at 19/10/2020, at: https://bit.ly/2VsJWtS

[47] "عن اللجنة"، اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، 2020، شوهد في 2020/10/19، في: https://bit.ly/2I1dpb7

[48] دولة قطر، مجلس الوزراء، قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قانون رقم 20 لسنة 2019.

[49] "Qatar says new anti-money laundering law meets international standards", Reuters, 2019, accessed at 19/10/2020, at: https://reut.rs/3mvjMmc

[50] "The Netherlands Blacklists GCC Countries as Law Taxed Jurisdictions", Lexology, 09/01/2019, accessed at 16/10/2020, at: https://bit.ly/39ulSiu

[51] دولة قطر، مجلس الوزراء، إنشاء الهيئة العامة للضرائب، قرار أميري رقم 77 لسنة 2018.

[52] OECD, *Global Forum on Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes: Qatar 2017 (Second Round): Peer Review Report on the Exchange of Information on Request* (Paris: 2017).

[53] دولة قطر، مجلس الوزراء، تعديل بعض أحكام قانون 21 لسنة 2015 بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم، مرسوم بقانون رقم 23 لسنة 2019.

[54] "قطر تمنح المستثمرين ومالكي العقارات رخص إقامة دون مستقدم"، الجزيرة نت، 2019/09/17، شوهد في 2020/10/12، في: https://bit.ly/3mIRYdS

[55] "Residence/Citizenship by Investment Schemes", OECD, 2020, accessed at 20/10/2020, at: https://bit.ly/36wSLcc

[56] عبد الباسط مبارك الشرمان وآخرون، "الاحتراف الرياضي في الأردن: دراسة نوعية"، مجلة اتحاد الجامعات العربية (الأردن: اتحاد الجامعات العربية الأمانة العامة)، 2012/03/31.

[57] أوما سيكاران، طرق البحث في الإدارة، مدخل لبناء المهارات البحثية، ترجمة إسماعيل علي بسيوني (المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر، 2006).

[58] مقابلة شخصية، القطاع العام – الإدارة الوسطى، الدوحة-قطر، 2020/12/01.

[59] مقابلة شخصية، المجتمع، الدوحة-قطر، 2020/11/02.

[60] مقابلة شخصية، القطاع العام – الإدارة العليا، الدوحة قطر، 29-11-2020.

[61] عبدالله السليطي، "من الواقع..دمج ديوان المحاسبة بهيئة الرقابة الإدارية"، **الراية**، 2014/04/26.

[62] "Trouble at the Top: Why High Scoring Countries aren't Corruption-Free", Transparency International, 29/01/2019, accessed at 19/10/2020, at: https://bit.ly/2JE3B7i

[63] "Overview of ACRA", Accounting and Corporate Regulatory Authority, 24/09/2020, accessed at 20/10/2020, at: https://bit.ly/3qfC4dr

[64] Helen Margetts, "The Internet and Transparency," *The Political Quarterly*, vol. 82, no. 4 (October-December 2011).

[65] Open Governments, Open Data: A new Lever for Transparency, Citizen Engagement, and Economic Growth," *SAIS Review if International Affairs*, vol. 34, no. 1(Winter-Spring 2014)."Joel Gurin,

[66] "E-government Development Index: UK", United Nation, 2019, accessed at 22/11/2020, at: https://bit.ly/36xh9KW

[67] "Corruption Perceptions Index: UK ", Transparency International, 2020, accessed at 19/10/2020, at: https://bit.ly/3okllUz

[68] "Narrative Report on the United Kingdom", Financial Secrecy Index 2020, 2020, accessed at 22/11/2020, at: https://bit.ly/36w59cP

[69] OECD, *Global Forum on Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes: United Kingdom 2018 (Second Round): Peer Review Report on the Exchange of Information on Request* (Paris: 2018).

[70] "About us", Companies House, 2020, accessed at 06/10/2020, at: https://bit.ly/36w6Hn3

[71] Ibid.

[72] Antony Savvas, "UK Companies House register contains 3.994 high risk individuals, Datanomic finds," *Computer Weekly*, vol. 16, no. 53 (21/02/2008).

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

خولة التركي، موسى علاية، أحمد الماوري، بكيل الزنداني (2021)، **دور الحوكمة الإلكترونية في تعزيز الشفافية للقطاع الخاص بدولة قطر**، مجلة الباحث، المجلد 21(العدد 01)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 269-283.

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en